

## يجبُ الحجُّ والعمرةُ.....

جمعُ مَنْسَكٍ - بفتح السَّين وكسرِها - وهو: التَّعَبُّدُ، يقال: تَنَسَّك: إذا تَعَبَّد. وَعَلِبَ إِطْلَاقُهَا عَلَى مَتَعَبَّدَاتِ الْحَجِّ. وَالْمَنْسَكُ فِي الْأَصْلِ، مِنَ النَّسِيكَةِ وَهِيَ الذَّبِيحَةُ.

(يجب الحج) بفتح الحاء في الأشهر، عكس شهر ذي الحجَّة.

وهو لغة: القصدُ.

وشرعاً: قصدُ مَكَّةَ لِعَمَلٍ مَخْصُوصٍ فِي زَمَنِ مَخْصُوصٍ.

(والعمرة) وهي لغة: الزيارة.

وشرعاً: زيارة البيت على وجهٍ مخصوصٍ<sup>(١)</sup>.

ووجوبُهُما؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولحديث عائشة: يا رسولَ الله هل على النساء من جهادٍ؟ قال: «نعم، عليهنَّ جهادٌ لا قتالَ فيه: الحجُّ والعمرة» رواه أحمدُ وابنُ ماجه بإسنادٍ صحيح<sup>(٢)</sup>. وإذا ثبتَ ذلك في النساءِ، فالرجالُ أولى.

والحجُّ أحدُ مباني الإسلامِ الخمس. وفَرَضَهُ<sup>(٣)</sup> سنَّةُ تسعٍ من الهجرة.

وهو فرضٌ كفايةٌ كلِّ عامٍ على من لا يجبُ عليه عيناً، نقله في «الآداب الكبرى» عن «الرعاية»، وقال: هو خلافُ ظاهرِ قولِ الأصحاب. اهـ.

(١) «المطلع» ص ١٦٠.

(٢) «مسند» أحمد (٢٥٣٢٢)، و«سنن» ابن ماجه (٢٩٠١). قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» ص ١١٧: رواه أحمد وابن ماجه، وإسناده صحيح، وأصله في الصحيح. اهـ وأخرجه البخاري (٢٨٧٥) عن عائشة رضي الله عنها قالت: استأذنت النبي ﷺ في الجهاد، فقال: «جهادكُن الحجَّ».

(٣) في (ز): «وفرض».

ويمكن أن يقال: من لا يجب عليه الحج عيناً، بأن يكون أدى حجة الإسلام، فالحج في حقه بعد ذلك فرض كفاية؛ باعتبار اندراجِهِ في عموم المخاطبين بفرض الكفاية، فيعزم كل عام على الحج مع القدرة لو لم يحج غيره، وهو نفل في حقه أيضاً باعتبار خصوصه، فيسن له العزم على الحج كل عام مع القدرة. فزيد مثلاً إذا كان أدى حجة الإسلام، ثم رأى الناس تهيؤوا للخروج إلى الحج، فعزم على الخروج معهم، كان عزمه وأخذه في الأسباب على سبيل التولية ظاهراً، ثم إذا حج الجميع، فمن كان منهم حجته حجة الإسلام، فثوابه ثواب فرض العين، وغيره إن كان ممن دخل في عموم المخاطبين بفرض الكفاية، أثيب كل فرد منهم ثواب فرض الكفاية؛ لاستوائهم في مطلق أداء فرض الكفاية.

ومُلخَّصُ هذا: أن الحج في حق هذا القسم عند التوجه إليه<sup>(١)</sup> فرض كفاية على العموم، نفل على الخصوص، وبعد فعل الحج يتبين أنهم قاموا بفرض الكفاية، فيثابون على الخصوص ثواب فرض الكفاية، ومثل هذا يأتي في الصلاة على الميت ونحوها، فلا منافاة بين كلام «الرعاية» وغيرها، لما علمت من ثبوت الاعتبارين المذكورين، وبهذا أيضاً يندفع ما أورده الشيخ خالد<sup>(٢)</sup>. والظاهر أيضاً سقوط فرض الكفاية بفرض العين؛ لحصول المقصود مع كونه أعلى. هذا ما ظهر لي، ولم أراه مسطوراً. وإذا تقرر ذلك، فيجب الحج والعمرة (مرة) واحدة (في العمر)؛ لقوله ﷺ: «الحج مرة، فمن زاد فهو متطوع» رواه أحمد وغيره<sup>(٣)</sup>.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: عند التوجه إليه. أي: عند توجه الطلب إلى هذا القسم. انتهى تقرير».

(٢) بعدها في (ح): «في جمع الجوامع».

(٣) «مسند» أحمد (٢٣٠٤)، وهو عند أبي داود (١٧٢١)، والنسائي في «المجتبى» ١١١/٥، وابن ماجه (٢٨٨٦) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وصححه الحاكم في «المستدرک» ٢/٢٩٣ ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٢٠: وأصله في «صحيح» مسلم [(١٣٣٧)]، وهو عند أحمد (١٠٦٠٧) من حديث أبي هريرة ؓ، وفيه: فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قال ثلاثاً، فقال: «لوقلت: نعم، لوجبت....» الحديث.

على مسلم، حر، مكلف، مستطيع؛ بأن وجدَ زاداً ومركوباً صالحين  
لمثله.....

الهداية (على مسلم حرٌّ مكلفٌ مُستطيع) فالإسلام والعقلُ شرطانِ للوجوبِ والصَّحةِ.  
والبلوغُ وكمالُ الحرِّيَّةِ شرطانِ للوجوبِ والإجزاءِ دونَ الصَّحةِ. والاستِطاعةُ شرطٌ  
لِلوجوبِ دونَ الإجزاءِ؛ فهذه<sup>(١)</sup> خمسةُ شروطٍ للحجِّ والعُمرة، قد جمعتهما بيئتين،  
فقلتُ:

الحجُّ والعُمرةُ واجبانِ      في العُمرةِ مرَّةً بلا تواني  
بشروطِ إسلامٍ كذا حرِّيَّةِ      عقلٍ بلوغِ قُدرةِ جَلِيَّةِ  
وقوله: بلا تواني. إشارةٌ إلى أنَّ وجوبَهُما<sup>(٢)</sup> بالشُّروطِ المذكورةِ على الفورِ،  
فإنَّهم إنَّ أُخِرَ بلا عُذرٍ؛ لقوله ﷺ: «تَعَجَّلُوا إِلَى الْحَجِّ - يعني الفريضة - فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا  
يَدْرِي مَا يَفْرِضُ لَهُ» رواهُ أحمد<sup>(٣)</sup>. وقوله: قُدرةٌ جَلِيَّةِ. إشارةٌ إلى الاستِطاعةِ التي بيَّنها  
المصنَّفُ بقوله: (بأنَّ وَجَدَ زاداً ومركوباً) بآلِهِما (صالحينِ لمثله) لما روى الدَّارَقُطْنِيُّ  
بإسناده<sup>(٤)</sup> عن أنسٍ، عن النبيِّ ﷺ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل

(١) في (م): «فهي».

(٢) في (م): «وجوبها».

(٣) في مسنده (٢٨٦٧)، وهو عند ابن ماجه (٢٨٨٣) بنحوه، وفي إسناده: إسماعيل الكوفي؛ قال  
البوصيري في «مصباح الزجاجة» ١٢٥/٢: إسماعيل بن خليفة الملائي؛ قال فيه ابن عدي: عامة ما  
يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف، وقال الجوزجاني: مفترى زائف. ثم قال البوصيري: لم  
ينفرد إسماعيل بإخراجه من هذا الوجه فقد رواه أبو داود في «سننه» [١٧٣٢]، وهو عند أحمد  
(١٩٧٣) [من طريق الحسن بن عمرو، عن مهران بن عمران، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «من أراد  
الحج فليتعجل»]. قال الحاكم ٤٤٨/١: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأبو صفوان هذا سماء  
غيره مهران مولى لقرش ولا يعرف بجرح، ووافقه الذهبي، ورمز لصحته السيوطي في «الجامع  
الصغير» مع «الفيض» ٤٨/٦. وضعفه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» ٢٧٣/٤-٢٧٤.

(٤) في (م): «بإسناده».

بعدما يحتاجه لنفسه، وعياله، وقضاء دينه.

ويصح من صغير.....

عمران: ٩٧]. قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزَّادُ والرَّاحِلَةُ»<sup>(١)</sup>. وكذا لو وَجَدَ ما يُحْصَلُ بِهِ ذلك.

(بعد ما يحتاجه<sup>(٢)</sup> لنفسه وعياله) مِنَ التَّفَقَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْحَوَائِجِ الْأَصْلِيَّةِ، مِنْ كُتْبِ، وَمَسْكَنِ، وَخَادِمٍ، وَلِبَاسٍ مِثْلِهِ، وَغَطَاءٍ، وَوِطَاءٍ وَنَحْوِهَا، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعاً بِبَدَلٍ غَيْرِهِ لَهُ (و) بَعْدَ (قِضَائِهِ) الْحَالِ وَالْمَوْجَلِّ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ. وَيُعْتَبَرُ مِنْ طَرِيقِ بِلَا خِفَارَةٍ<sup>(٣)</sup> يَوْجَدُ فِيهَا الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمَعْتَادِ، وَسَعَةً وَقَتٍ يُمْكِنُ السَّيْرُ فِيهِ عَلَى الْعَادَةِ.

(وَيُصَحِّحُ) فَعَلَ حَجَّ وَعُمْرَةَ (مِنْ صَغِيرٍ) نَفْلاً؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ

(١) «سنن» الدارقطني (٢٤١٨). قال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٢١: الدارقطني والحاكم [٤٤٢/١] وصححه، وواقفه الذهبي، والبيهقي [٤/٣٣٠] من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ... الحديث. قال البيهقي: الصواب عن قتادة، عن الحسن مرسلًا؛ يعني الذي أخرجه الدارقطني [وأخرجه أيضاً أبو داود في «المراسيل» (١٣٣)] وسنده صحيح إلى الحسن، ولا أرى الموصول إلا وهمًا، وقد رواه الحاكم [٤٤٢/١] من حديث حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس أيضاً، إلا أن الراوي عن حماد هو أبو قتادة عبد الله بن واقد الحراني، وقد قال أبو حاتم: هو منكر الحديث. اهـ.

وأخرجه الترمذي (٨١٣)، وابن ماجه (٢٨٩٦)، والدارقطني (٢٤٢١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال الترمذي: هذا حديث حسن. وقال الحافظ في «التلخيص الحبير» ٢/٢٢١: وهو من رواية إبراهيم بن يزيد الخوزي، وقد قال فيه أحمد والنسائي: متروك الحديث.

وأخرجه ابن ماجه (٢٨٩٧)، والدارقطني (٢٤٢٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الحافظ: وسنده ضعيف أيضاً. ثم قال: ورواه الدارقطني من حديث جابر [٢٤١٣]، ومن حديث علي بن أبي طالب [٢٤٢٧]، ومن حديث ابن مسعود [٢٤١٧]، ومن حديث عائشة [٢٤١٩]، ومن حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده [٢٤٢٤]؛ وطرقها كلها ضعيفة... وقال أبو بكر بن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مستنداً. والصحيح من الروايات رواية الحسن مرسله. اهـ.

(٢) في الأصل (س) و(م): «يحتاج».

(٣) جاء في هامش (س) ما نصه: «الخفارة، بالخاء المعجمة: ما يأخذه الخفير. انتهى تقريره. والخفير: هو المجير. «الصحيح» (خفر).

المعدة ولو دون التمييز، ويُحْرِمُ عنه وليُّه، ومميِّزٌ بإذنه، ويفعلُ وليُّ ما يعجزه،  
ومن رقيقٍ وإنْ بلغَ أو عتق<sup>(١)</sup> بعرفة ولم يكن سعي للحجِّ، أجزاً فرضاً.

الهداية إلى النبي ﷺ صيباً، فقالت: ألهدا حجٌّ؟ قال: «نعم، ولكِ أجرٌ» رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.  
(ولو) كان الصَّغِيرُ (دون) سِنَّ (التمييز) بأنْ لم يُتَمَّ له سبعُ سنين.

(ويُحْرِمُ) بالحجِّ أو العُمرة (عنه) أي: عَمَّنْ لم يُميِّز (وليُّه) في مالِه ولو مُحْرِمًا،  
أو لم يَحجَّ (و) يُحْرِمُ (مميِّزٌ بإذنه) أي: الوليُّ (ويُفعلُ وليُّ) أي: وليُّ صغِيرٍ (ما  
يُعجزُه) مِنْ رَمِيٍّ وغيرِه، لكن يَبْدَأُ الوليُّ في رَمِيٍّ بِنَفْسِه، ولا يُعتدُّ برَمِيٍّ حلالٍ،  
ويُطافُ به لِعَجْزِ رَاكِبٍ أو مَحْمُولٍ، وتُعتَبَرُ نِيَّةُ طَائِفٍ بِهِ، لا كونه طَافَ عن نَفْسِه، ولا  
مُحْرِمًا.

(و) يصحُّ حجٌّ وعُمرةٌ (من رقيقٍ) نفلًا؛ لِعَدَمِ المَانِعِ، وتِلْزَمَانِه بِنَدْرِه، ولا يُحْرِمُ  
بنفلي أو نَدْرٍ لم يُؤدَّنْ له فيه، ولا زوجةٌ بنفلي، إلَّا بإذْنِ سَيِّدِ وَزَوْجٍ، فإنْ عَقَدَاهُ، فلَهُمَا  
تحليلُهُمَا، ولا يَمْنَعُهَا<sup>(٣)</sup> مِنْ حَجِّ قَرْضٍ كَمَلَتْ شُرُوطُه، ولكلِّ مِنْ أبوي حُرِّ بَالِغٍ مِنْهُ  
مِنْ إِحْرَامِ بنفلي، كنفلي جهادٍ، ولا يُحْلَلَانِه إنْ أَحْرَمَ.

(وإنْ بَلَغَ) صغِيرٌ (أو عتق) رقيقٌ وهما مُحْرِمَانِ بحجِّ (بعرفة) أي: وهما فيها قبلَ  
الدَّفْعِ أو بَعْدِه، إنْ عَادَ مَنْ ذُكِرَ، فوَقَفَ في وَقْتِه (ولم يكن سعي للحجِّ) بعدَ طَوَافِ  
القُدُومِ (أجزاً) الحجِّ مَنْ ذُكِرَ (فرضاً) وكذا لو وجد ذلك في إِحْرَامِ العُمرة قبلَ  
طَوَافِهَا، فيُجْزَى عن حَجَّةِ الإسلامِ وعُمْرته، ويُعتدُّ بإحرامِ ووقوفِ موجودين إذنً،  
وما قبْلَه تَطَوُّعٌ لم يَنْقَلِبْ فرضاً. وقال بعضهم: يَنْعَقِدُ موقوفاً، فإذا زال الرُّقُّ، انقَلَبَ  
فرضاً.

(١) في المطبوع «أعتق»، والمثبت موافق لما في «هداية الراغب».

(٢) في «صحيحه» (١٣٣٦)، وهو عند أحمد (١٨٩٨).

(٣) في (م): «ولا يمنعهما». وجاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: ولا يمنعهما، أي: لا يمنع الزوجُ  
الزوجة. انتهى تقريره».

ومن عجز لكبير، أو مرض لا يرجى برؤه ونحوه، لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه من بلده وقربه، ويجزئ ولو عوفي بعد إحرام نائبه.  
وشرط لوجوبه على أنثى محرمة من زوج، أو أب، أو خال ولو من رضاع ونحوه، .....

فإن كان الصغير أو القن سعى بعد طواف القدوم قبل الوقوف، لم يجزئه الحج ولو أعاد السعي؛ لأنه لا تشرع مجاوزة عدده ولا تكراره، بخلاف الوقوف، فإنه لا قدر له محدودة، وتشرع استدامته. وكذا إن بلغ أو عتق في أثناء طواف العمرة، لم تجزئه ولو أعاده.

(ومن عجز) عن السعي إلى الحج مع توفر الشروط المتقدمة (لكبير أو مرض لا يرجى برؤه ونحوه) كثقل لا يقدر معه على ركوب إلا بمشقة شديدة، أو كان نضراً الخلق<sup>(١)</sup> لا يقدر ثبوتاً على راحلة، إلا بمشقة غير محتملة (لزمه أن يقيم من يحج ويعتمر عنه) فوراً (من بلده) الذي وجبا عليه فيه (وقربه) أي: أو من مكان قريب من بلده، بأن يكون بينه وبينه دون المسافة؛ لقول ابن عباس: إن امرأة من خنعم، قالت: يا رسول الله، إن أبي أدركته فريضة الله تعالى في الحج شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يستوي على الراحلة، أفأحج عنه؟ قال: «حجني عنه» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

(ويجزئ) الحج أو العمرة عن المنوب عنه إذن (ولو عوفي بعد إحرام نائبه) قبل فراغه من التسلك أو بعده؛ لأنه أتى بما أمر به، فخرج من العهدة، ويسقطان عمن لم يجد نائباً.

(وشرط لوجوبه) أي: الحج، وكذا العمرة (على أنثى) وجود (محرّم) لها مسلم مكلف ولو عبداً (من زوج، أو أب، أو خال) لها، ونحوه، ممن تحرّم عليه أبداً؛ بسبب أو سبب مباح (ولو) كان المحرّم (من رضاع ونحوه) كمصاهرة، بخلاف من تحرّم عليه بسبب محرّم، كأم المزنّي بها وببتها، وكذا أم الموطوءة بشبهة وببتها.

(١) جاء في هامش (س) ما نصه: «قوله: نضراً الخلق، أي: مهزولها... انتهى تقرير المؤلف».  
(٢) البخاري (١٥١٣)، ومسلم (١٣٣٤)، وهو عند أحمد (١٨١٨).

وَحَرَّمَ سَفَرُهَا بِدُونِهِ. وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ، اسْتُنْبِيبَ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ.

وَالْمَلَاعِنُ لَيْسَ مَحْرَمًا لِلْمَلَاعِنَةِ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهَا عَلَيْهِ أِبْدَاءً عَقُوبَةً وَتَغْلِيظًا عَلَيْهِ، لَا

لِحَرَمَتِهَا.

وَنَفَقَةُ الْمَحْرَمِ عَلَيْهَا؛ فَيُشْتَرَطُ لَهَا مِلْكُ زَادٍ وَرَاحِلَةٌ لَهَا، وَلَا يَلْزُمُهُ مَعَ بِذَلِكَ ذَلِكَ

سَفَرٌ مَعَهَا.

(وَحَرَّمَ سَفَرُهَا بِدُونِهِ) أَي: الْمَحْرَمُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ

مَحْرَمٍ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا رَجُلٌ إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ<sup>(١)</sup>.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّابَّةِ وَالْعَجُوزِ، وَقَصِيرِ السَّفَرِ وَطَوِيلِهِ، فَإِنْ فَعَلَتْ، بَانَ حُجَّتَ

بِدُونِ مَحْرَمٍ، أَجْزَأُ مَعَ الْحُرْمَةِ. وَمَنْ أَيْسَتْ مِنَ الْمَحْرَمِ، اسْتَبَاحَتْ.

(وَإِنْ مَاتَ مَنْ لَزِمَهُ) حَجَّ أَوْ عُمَرَةَ (اسْتُنْبِيبَ عَنْهُ) وَجُوبًا (مِنْ تَرْكِهِ) مِنْ رَأْسِ

الْمَالِ، أَوْصَى بِهِ، أَوْلًا.

وَيُحِجُّ النَّائِبُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَا عَلَى الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ؛ وَذَلِكَ لَمَا

رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: إِنَّ أُمَّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ

حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأُحُجُّ عَنْهَا؟. قَالَ: «نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمَّكِ ذَيْنٌ،

أَكْنَيْتَ قَاضِيَتَهُ، أَقْضُوا لِلَّهِ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ»<sup>(٢)</sup>.

وَيَسْقُطُ بِحُجِّ أَجْنَبِيِّ عَنْهُ، لَا عَنْ حَيٍّ بِلَا إِذْنِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ، حَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ بَلَغَ، وَإِنْ مَاتَ فِي الطَّرِيقِ، حَجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ

مَاتَ.

(١) فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩٣٤) بِنُحْوِهِ، وَهُوَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٨٦٢) وَاللَّفْظُ لَهُ، وَمُسْلِمٌ (١٣٤١). وَأَخْرَجَ شَطْرَهُ الْأَوَّلُ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ.

(٢) «صَحِيحُ» الْبُخَارِيِّ (١٨٥٢) وَلَفْظُهُ: «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جِهِينَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنَّ أُمَّي... الْحَدِيثِ. وَكَذَا زِيدَتْ فِي (م). وَجَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: أَقْضُوا لِلَّهِ، أَي: أَقْضُوا دِينَ اللَّهِ. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ.»

(٣) جَاءَ فِي هَامِشِ (س) مَا نَصَهُ: «قَوْلُهُ: بِلَا إِذْنِهِ، فَإِنَّ أُذْنَ سَقَطَ إِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ بِنَفْسِهِ، أَوْ كَانَ الْحَجُّ نَفْلًا. انْتَهَى تَقْرِيرُ الْمُؤَلِّفِ.»

obbeikandi.com

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وَأَهْلُ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ قُرْبَ رَابِعٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ، وَأَهْلُ نَجْدِ قَرْنٍ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ، وَهِيَ لِأَهْلِهَا وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَحِلُّ لِمَكَلَّفٍ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ، إِذَا أَرَادَ مَكَّةَ أَوْ نِسْكَأَ، أَوْ كَانَ فَرَضَهُ.

(باب) بالتَّنوينِ، أي: هذا بابُ (المواقيتِ)، جمعُ مِيقَاتٍ، وهو لغةٌ: الحدُّ. الهداية واصطلاحاً: موضعُ العبادةِ وزمنُها<sup>(١)</sup>.

(مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ) بضمِّ الحاءِ وفتحِ اللَّامِ، بينها وبينَ المدينةِ سِتَّةُ أميالٍ أو سبعةٌ، وهي أبعدُ المواقيتِ مِنْ مَكَّةَ، بينها وبينَ مَكَّةَ عشرةٌ أيَّامٍ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ) الشَّامِ، و(مِصْرَ، وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ) بضمِّ الجيمِ وسكونِ الحاءِ المهملةِ (قُرْبَ رَابِعٍ) بينها وبينَ مَكَّةَ ثلاثُ مراحلٍ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ) بينه وبينَ مَكَّةَ ليلتان.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ نَجْدِ) والطائفِ (قَرْنٍ) بسكونِ الرَّاءِ - ويُقالُ له: قَرْنُ الْمَنَازِلِ، وَقَرْنُ الثَّعَالِبِ - على يومٍ وليلَةٍ مِنْ مَكَّةَ.

(و) مِيقَاتُ (أَهْلِ الْمَشْرِقِ) أي: العِراقِ وخِراسانِ (ذَاتُ عِرْقٍ) منزلٌ معروفٌ؛ سُمِّيَ به لأنَّ فيه عِرْقاً، وهو الجبلُ الصَّغيرُ، وبينه وبينَ مَكَّةَ نحو مرحلتين.

(وهي) أي: هذه المواقيتُ (لأهلِها) المذكورين (ولمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ) أي: مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا، وَمَنْ مَنَزَلَهُ دُونَهَا، يُحْرَمُ مِنْه لِحَجٍّ وَعَمْرَةٍ.

(وَلَا يَحِلُّ لِمَكَلَّفٍ) حرٌّ مسلمٌ<sup>(٢)</sup> (تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ بِلَا إِحْرَامٍ، إِذَا أَرَادَ) دَخُولَ (مَكَّةَ، أَوْ) أَرَادَ (نِسْكَأَ، أَوْ كَانَ) النَّسْكَ الَّذِي أَرَادَهُ (فَرَضَهُ) بَأَنَّ كَانَ عَلَيْهِ حَجَّةٌ

(١) «المصباح المنير» (وقت).

(٢) بعدها في الأصل: «أراد مكة أو النسك».

وَمَنْ حَجَّ مِنْ مَكَّةَ، أَحْرَمَ مِنْهَا، وَعَمْرُتُهُ مِنَ الْجِلَّةِ.  
وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ.  
وَيُكْرَهُ إِحْرَامٌ قَبْلَ مِيقَاتِ. وَبِحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ، وَيَنْعَقُدُ.

الإسلام أو عمرته، إلا لقتالٍ مباحٍ، أو خوفٍ، أو حاجةٍ تتكرر كحطابٍ ونحوه، فإن تجاوزته لغير ذلك، لزمه أن يرجع؛ ليُحرم منه، إن لم يخف فوت حجٍّ، أو على نفسه. وإن أحرَمَ مِنْ موضعه، فعليه دمٌ، رجع بعد إحرامه إلى الميقاتِ أو لا. وإن جاوزَ غير مكلفٍ، ثُمَّ كُفِّفَ، أَحْرَمَ مِنْ موضعه.

(ومن حجَّ مِنْ مَكَّةَ) أي: أرادَ الإحرامَ بالحجِّ وهو بمكَّةَ، سواءً كانَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أو لا (أحرَمَ) بالحجِّ (منها) مِنْ أيِّ موضعٍ شاءَ مِنَ الحَرَمِ، ويصحُّ مِنَ الجِلَّةِ ولا دَمَ عليه (وعمرته) أي: إذا أرادَ مِنْ مَكَّةَ<sup>(١)</sup> العُمرةَ، وجبَ عليه أنْ يُحْرِمَ بِهَا (من الجِلَّةِ) ويصحُّ مِنْ مَكَّةَ وعليه دَمٌ.

(وَأَشْهُرُ الْحَجِّ: شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) مِنْهَا يَوْمُ النَّحْرِ؛ وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ.

(وَيُكْرَهُ إِحْرَامٌ) بِنُسُكٍ (قَبْلَ مِيقَاتِ) وَيَنْعَقُدُ (و) يُكْرَهُ إِحْرَامٌ (بِحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ) الْمَذْكُورَةِ (وَيَنْعَقُدُ) إِحْرَامٌ.

(١) فِي (م): (بِمَكَّةَ).